الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تباطؤ نمو الوظائف الأميركية

واشنطن ـ رويترز: تباطأ نمو الوظائف الأميركية على غير المتوقع في سبتمبر للشهر الثالث على التوالي بما قد يجعل مجلس الاحتياطي الاتحادي أكثر حذرا تجاه رفع أسعار الفائدة. وقالت وزارة العمل الأميركية امس إن عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية زاد بواقع 156 ألف وظيفة مقارنة مع زيادة قدرها 167 ألفا بعد التعديل في أغسطس. وقالت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي إن الاقتصاد يحتاج إلى خلق أقل من 100 ألف وظيفة شهريا لمواكبة النمو السكاني. وبلغ متوسط الزيادة الشهرية للوظائف نحو 180 ألفا هذا العام وهو ما وصفته يلين بأنه «غير قابل للاستدامة». وارتفع معدل البطالة قليلا بواقع 0,1 نقطة مئوية إلى 5٪ الشهر الماضي وإن كانت هذه الزيادة ترجع في الأساس إلى الأميركيين العائدين للقوة العاملة.

أريحية خليجية لاعتماد معيار عالمي لحجز المخصصات مقابل الخسائر السنوية

«فيتش»: البنوك الكويتية متفوقة خليجياً بتغطية القروض المتعثرة بـ 259٪

محمود عيسى

تفوق القطاع المصرفي الكويتي بشكل واضح على القطاعات المصرفية في باقي دول مجلس التعاون الخليجي الخمس من حيث النسبة المئوية للمخصصات المالية المرصودة لتغطية الديون المتعثرة الى اجمالي الديون، حيث بلغت نسبة التغطية 259٪، مع فارق كبير عن السعودية التي جاءت في المركز الثاني بنسبة تغطية بلغت 174٪، وتلتها عمان بنسبة 144٪، ثم البحرين والإمارات بنسبة 130,4٪ و104,2٪ على التوالي فيما حل القطاع المصرفي القطري في المركز الاخير بنسبة تغطية لم تتجاوز 101,6٪.

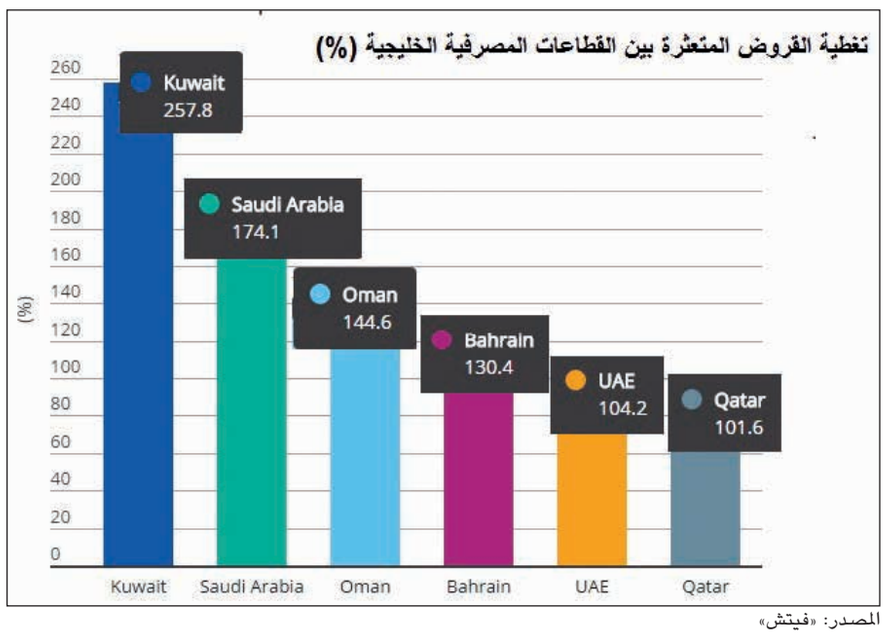

المصدر: «فيتش»

تأثير إيجابي

جاء ذلك في بيان أصدرته وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في سياق تناولها للمعايير الدولية التاسعة لإعداد التقارير المالية IFRS9 والتي قالت إن تأثيرها على البنوك الخليجية ـ خلافا لما هو الوضع بالنسبة لبنوك كثيرة أخرى في العالم ـ سيكون ايجابيا وذلك لأن هذه المعايير تتطلب مخصصات اقل مما هو مطبق لدى المصارف الخليجية في الوقت الحاضر.

وقالت الوكالة انه بموجب المعايير الجديدة IFRS9، فإن منح القرض أو شرائه، يستتبع إجراء تقييم للخسائر المتوقعة خلال فترة أولية تبلغ 12 شهرا، حيث يتم وضع المخصصات اللازمة تلقائيا، الامر الذي يشكل ضغوطا على رؤوس أموال البنوك. ولكن هذا التأثير سيكون ايجابيا بالنسبة لمعظم البنوك الخليجية حيث إن وضع المخصصات في هذه الحالة لن يكون مهما لان البنوك قد اعتادت على حجز احتياطيات عامة عند منح قروض جديدة.

لا تقليص للمخصصات

وقالت الوكالة انه برغم ذلك فإن المشرعين قد لا يتقلبون مسألة تقليص المخصصات المالية القائمة حاليا من منطلق حرصهم على بقاء الاحتياطيات لدى البنوك عالية لتتمكن من حماية نفسها من أي خسائر غير متوقعة.

وأعربت الوكالة عن اعتقادها بأن مسؤولي الرقابة المصرفية في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية سيترددون كثيرا قبل السماح للبنوك بخفض مستوى احتياطي المخصصات القائمة حاليا والتي تعتبر عالية الى حد كبير، عندما يصار الى التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية الجديدة لإعداد التقارير المالية آنفة الذكر. ولا بد في تلك الحالة من التوصل الى تفاهم بين مدققي الحسابات والمشرعين حول هذا الأمر.

نسبة الاحتياطي

وفي الكويت والمملكة العربية السعودية يشترط على البنوك وضع احتياطي عام بنسبة 1٪ على كل القروض الواردة في الميزانية (بالاضافة احتياطي بنسبة 0,5٪ على انكشافها خارج الميزانية)، وفي عمان تتفاوت النسبة حسب نوع القرض والمخاطر المتوقعة، وفي الامارات ينبغي على البنوك ان تبني مخصصات بنسبة 1,5٪ على الأقل من مخاطر الائتمان المرجحة.

ان الجهات التنظيمية في كل من الكويت والبحرين وعمان وقطر والإمارات تجري أيضا اختبارات تقييم الأثر، إلا أن نتائج تلك الدراسات لم يكشف النقاب عنها بعد.

ولكن الوكالة قالت من جهة اخرى ان التحول لتطبيق المعايير IFRS9 سيحمل في طياته تحديات من نوع آخر للبنوك الخليجية، حيث انه في غياب سجل تاريخي طويل المدى في الكثير من الدول فيما يتعلق بالتخلف عن السداد، بالاضافة الى صعوبات في تقدير قيم الضمانات والأطر الزمنية بشكل صحيح، فان تقييم خسائر القروض المتوقعة سيصبح معقدا بشكل خاص. وتعمل البنوك في هذا الاطار عن كثب مع مدققيها وتسعى للتكيف مع تكنولوجيات وأنظمة من شأنها ضمان سد الثغرات في نماذج البيانات التي ستحدد الخسائر المستقبلية المتوقعة.

وعندما تدخل هذه المعايير حيز التنفيذ في يناير 2018، فان البنوك ستكون مطالبة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة واعداد المخصصات اللازمة بشأنها.وفي الوقت الحاضر تخضع البنوك لمعاير IAS39 التي تقضي بوضع المخصصات عندما تقع خسائر القروض، كما ان البنوك تواجه متطلبات اضافية تكميلية تحددها الجهات التشريعية المحلية في كل دولة، وبالتالي فإن هذه المعايير تتفاوت بين بلد وآخر، ولكنها بشكل عام تعني ان البنوك بحاجة الى بناء احتياطيات جماعية عامة تحتسب كنسبة مئوية من إجمالي القروض والالتزامات خارج الميزانية العمومية.

لا تنتظروا تحريراً للمخصصات.. المحافظون بالمنطقة سيرفضون

الهاشل خلف صلابة البنوك

د. محمد الهاشل

قالت«فيتش» في ختام بيانها : تعتبر الجهات التشريعية والرقابية المصرفية في الكويت متشددة بوجه خاص فيما تصل نسبة مخصصات خسائر القروض الى 260٪ من إجمالي القروض، ويعزى ذلك الى متطلبات بنك الكويت المركزي الفريدة المتعلقة بإيجاد مخصصات وقائية إضافية لكل حالة على حدة وتعتمد على نتائج استعراض ومراجعات محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل بصورة دائمة.

متوسط 2016 عند 44,7 دولارا.. و2017 عند 57,3 دولارا

«رويترز»: تشاؤم محللي النفط من ارتفاع كبير للأسعار

رويترز ـ أظهر استطلاع لرويترز نشرت نتائجه امس أن محللي النفط غير مقتنعين بأن اقتراح منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) لخفض الإنتاج للمرة الأولى من 2008 سيتمخض عن ارتفاع كبير في الأسعار مع تنامي الشكوك في جدوى قرار المنظمة.

وخفض 32 محللا وخبيرا اقتصاديا شاركوا في الاستطلاع توقعاتهم لمتوسط سعر خام القياس العالمي مزيج برنت إلى 44,74 دولارا للبرميل في 2016 من 45,44 دولارا في توقعات أغسطس. ومن المتوقع أيضا وصول متوسط سعر برنت إلى 57,28 دولارا للبرميل في 2017 مقارنة مع 57,90 دولارا في التوقعات السابقة.

وبلغ متوسط سعر برنت منذ بداية العام الحالي 43,34 دولارا للبرميل.

وتوقع المشاركون في الاستطلاع وصول متوسط سعر الخام الأميركي الخفيف إلى 43,49 دولارا للبرميل في 2016 وإلى 55,46 دولارا للبرميل في 2017 مقارنة مع 43,96 دولارا و55,83 دولارا على الترتيب في استطلاع أغسطس.وبلغ متوسط سعر الخام الأميركي منذ بداية العام الحالي 41,69 دولارا للبرميل.

الكويت تبيع النافتا لآسيا بأقل أسعار في 8 سنوات

سنغافورة ـ رويترز: قال تجار امس إن مؤسسة البترول الكويتية قد توقع عقودها لتوريد النافتا مع مشترين آسيويين للفترة من ديسمبر 2016 إلى نوفمبر 2017 بعلاوة سعرية تقارب 4 دولارات فوق متوسط أسعار خامات الشرق الأوسط على أساس تسليم ظهر السفينة (فوب).

ولم يتضح كم عدد المشترين الذين اتفقوا على العلاوة السعرية في ظل استمرار المحادثات لكن هذه هي أقل علاوة لعقود السنة الواحدة التي تبدأ في شهر ديسمبر خلال نحو 8 سنوات وفقا لما أظهرته بيانات «رويترز».

وتقل العلاوة السعرية أيضا بنسبة 60 ٪ عن تلك التي تضمنها عقد الفترة من ديسمبر 2015 إلى نوفمبر 2016 والتي بلغت 10 دولارات.

ولم يتسن التأكد من مستوى العلاوة الجديدة من مؤسسة البترول الكويتية أو عملائها نظرا لأنهم لا يعلقون عادة على الأسعار.

وبدأت مؤسسة البترول المحادثات الخاصة بشروط عقد الفترة من ديسمبر 2016 إلى نوفمبر 2017 في الثالث من أكتوبر في سنغافورة.

وتستمر جميع محادثات المؤسسة عادة لمدة أسبوع يلتقي خلاله البائع والمشترون لبحث مقترحات الأسعار قبل تقديم عرض رسمي.

السعودية تلغي عطاء لبيع النفط لآسيا بعد اتفاق «أوبيك»

سنغافورة ـ رويترز: قالت خمسة مصادر مطلعة امس إن شركة أرامكو السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم ألغت الأسبوع الماضي عطاء نادرا لبيع شحنات فورية إلى مشترين في آسيا بعدما توصلت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) لاتفاق غير متوقع على خفض الإنتاج.

وتملك شركة النفط الحكومية العملاقة فائضا من الخام يمكن بيعه مع إجراء أعمال صيانة دورية في اثنتين على الأقل من المصافي المحلية خلال الربع الأخير من العام، في حين ان المشترين الآسيويين ربما آثروا شراء الحد الأدنى للكميات المنصوص عليها في العقود المحددة المدة الشهر المقبل بعد ارتفاع الأسعار الرسمية الشهرية أكثر من المتوقع وفقا لما ذكرته المصادر.

وفي عطاء يطلق عليه أحيانا عطاء خاصا قالت المصادر إنه تم منح بعض المشترين في آسيا الأسبوع الماضي خيار شراء شحنات من الخام العربي الخفيف أو الخام العربي الثقيل للتحميل في راس تنورة في أكتوبر في العطاء لكنها لم تكشف عن كثير من التفاصيل.

غير أن أرامكو السعودية ألغت العطاء لاحقا بعدما توصلت أوبيك لاتفاق على خفض الإنتاج في 28 سبتمبر بحسب المصادر.

ولم يتضح على الفور ما إن كانت أرامكو باعت أي شحنات قبل أو بعد إلغاء العطاء.

ولم يرد مسؤولون في أرامكو على طلب للتعليق أرسل عبر البريد الإلكتروني. ولا تعلق الشركة على مبيعاتها النفطية.

لاغارد ناصحة «دويتشه بنك»: التسوية السيئة أفضل دائماً من محاكمة جيدة

واشنطن ـ رويترز: وجهت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد بعض النصائح شديدة اللهجة لدويتشه بنك قائلة إن أكبر مصرف في ألمانيا بحاجة إلى إصلاح نموذج أنشطته والتوصل بسرعة إلى اتفاق مع الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة بشأن غرامة من المحتمل أن تكون ضخمة.

وحاول مسؤول أوروبي بارز تعزيز الثقة في النظام المصرفي بالقارة قائلا إنه يعمل بشكل جيد بوجه عام في حين قالت مصادر إن الهيئة المعنية بالمراقبة المالية في ألمانيا لم تصل حتى الآن إلى أدلة على أن دويتشه بنك خالف القواعد ذات الصلة بغسل الأموال في روسيا وهو الأمر الذي يحتمل معه إزاحة أحد مصادر المشاكل الكثيرة للبنك.

وفي الوقت ذاته ناقش عدد من كبار التنفيذيين بالشركات الألمانية الرائدة مشاكل «دويتشه بنك» وأبدوا استعدادا لضخ رؤوس أموال لدعم البنك إذا اقتضت الضرورة حسبما ذكرت صحيفة هاندلسبلات.

غير أن لاغارد قالت لتلفزيون بلومبيرغ خلال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي الخريفية في واشنطن إن «دويتشه بنك ـ شأنه شأن الكثير من البنوك الأخرى ـ عليه أن ينظر في نموذج أنشطته».

وأضافت: «عليه أن ينظر في ربحيته في الأجل الطويل في ظل أسعار الفائدة المتجهة إلى الانخفاض في أنحاء العالم وربما لفترة أطول مما يتوقع كثيرون».

ويتعرض البنك الألماني لضغوط في الوقت الذي يواجه فيه غرامة تتجاوز 14 مليار دولار تخطط وزارة العدل الأميركية فرضها عليه على خلفية بيعه أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري عن طريق التضليل وهو الأمر الذي أدى إلى هبوط أسهمه إلى مستويات قياسية الأسبوع الماضي وأثار قلق عملاء البنك.

وأشادت لاغارد بقيام البنك ببيع أصول لكنها أكدت على أهمية أن يتوصل إلى تسوية خارج دوائر القضاء مع وزارة العدل الأميركية.

وقالت لاغارد «التسوية السيئة أفضل دائما من محاكمة جيدة».

«رويترز»: القطريون مستمرون في «دويتشه بنك»

رويترز: قالت مصادر مطلعة إن مستثمرين قطريين يملكون أكبر حصة في دويتشه بنك لا يخططون لبيع أسهمهم في البنك وربما يدرسون شراء المزيد إذا قرر البنك الألماني الذي يعاني مشكلات زيادة رأسماله.

واشترت صناديق يسيطر عليها رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني 6,1٪ من دويتشه بنك في منتصف 2014 وارتفعت حصتها إلى أقل قليلا من 10 ٪ متضمنة خيارات وذلك في يوليو من هذا العام.

لكن أكبر بنوك ألمانيا يعاني أزمة ثقة منذ الشهر الماضي بعد أن طالبته وزارة العدل الأميركية بما يصل إلى 14 مليار دولار لتسوية دعاوى تتعلق بالتضليل في بيع أدوات مالية مدعومة برهون عقارية قبل الأزمة المالية العالمية.

ويقاوم البنك الغرامة لكنه قد يضطر إلى اللجوء للمستثمرين للحصول على مزيد من الأموال إذا تم فرضها عليه بالكامل.

وتراجعت أسهم دويتشه بنك إلى مستويات قياسية لتسجل أقل من عشرة يورو للسهم الاسبوع الماضي ورغم أنها تعافت لتتجاوز قليلا 12 يورو إلا أنها مازالت منخفضة 13٪ عن أعلى مستوياتها الشهر الماضي و46٪ عن إغلاقها في نهاية العام الماضي.

ويعني هذا ضمنا أن المستثمرين القطريين ربما تكبدوا خسائر على الورق بأكثر من 1,2 مليار دولار في استثماراتهم بالبنك.

الإسترليني يهوي 6٪ في دقيقتين.. ويتراجع لأدنى مستوى منذ 1985

العربية: في حالة نادرة الحدوث في أسواق العملات، هوى الجنيه الاسترليني في انخفاض مفاجئ بأكثر من 6٪ مقابل الدولار الأميركي في وقت مبكر من تداولات امس، قبل أن يتعافى من معظم خسائره، وسط تصاعد المخاوف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

فبعيد افتتاح أسواق العملات في آسيا امس، فقد الجنيه ما قدره 6,1٪ متراجعا إلى 1,1841 مقابل الدولار في دقيقتين فقط.

وأثار هذا الانخفاض قصير الأمد التكهنات بأنه قد يكون ناجما عن خطأ بشري أو عطل في خوارزمية ما، الأمر الذي فاقم الخسائر في ظل شح السيولة خلال التداولات الآسيوية المبكرة.

ونقلت «فاينانشال تايمز» عن إيان جونسون، الخبير الاستراتيجي في Cast4 للاستشارات قوله: «خبرت تداولات الاسترليني منذ العام 1978 وخلال كل الأزمات التي مرت، لكني لم أر شيئا مثل هذا من قبل».

المستوى الذي انحدر إليه الاسترليني هو الأدنى للعملة البريطانية منذ مايو 1985، وأكبر انخفاض خلال يوم واحد مقابل الدولار منذ خسارته 11,1٪ في 24 يونيو في أعقاب تصويت البريطانيين لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن الجنيه الاسترليني ارتد بسرعة، إلا أنه ظل يتداول بانخفاض 2,2٪ عند 1,2343 مقابل الدولار خلال تعاملات منتصف النهار بلندن، وهو أقل بكثير من مستوى 1,26 الذي كان يماسك حولها قبل الهبوط المفاجئ. ومقابل اليورو تراجعت العملة البريطانية أيضا حيث لامست العملة الأوروبية الموحدة لفترة وجيزة 94,15 بنسا، في مقابل 88,42 بنسا في وقت سابق، وهو المستوى الأدنى منذ بداية العام 2009.

ويضاف تراجع امس إلى أسبوع عصيب يمر على العملة البريطانية، التي تراجعت 4,6٪ منذ إعلان رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي أن الإجراءات الرسمية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستبدأ في موعد أقصاه مارس المقبل.

المخاوف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تتصاعد